

مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى

لتبين كذبها لثبوت زوال بكارتها وحلف لزوما إن قالت زالت بكارتها بغير وطء لاحتمال صدقها ومن لم تثبت عنه وادعى الوطاء ف القول قوله بيمينه مطلقا سواء كانت بكرا أو ثيبا وفي الإقناع وشرحه وإن ادعى زوج وطء بكر فشهد بعذرتها بضم العين المهملة أي بكارتها امرأة ثقة أجل سنة كما لو كانت ثيبا والأحوط شهادة امرأتين ثقتين وإن لم يشهد بها أي البكارة أحد فالقول قوله لأن الأمل السلامة ولم يقل في المنتهى مطلقا ثم قال في شرحه من لم تثبت عنه وادعى الوطاء قبل قوله ولو مع دعواها البكارة ولم تقم بكارتها البينة فعلم منه أن عبارة المصنف مخالفة لتصريح الإقناع وشرح المنتهى وكان عليه الإشارة إلى ذلك تنبيه فإن أنكر العنة ولم يدع وطئا فالقول قوله مع يمينه فإن نكل عن اليمين أجل السنة وإن لم يقر ولم ينكر وقال لست أدري أعين أنا أم لا فيؤجل سنة كما لو أنكر العنة ونكل اليمين فإن النكول عن الجواب كالنكول عن اليمين ومن اعترفت بوطئه أي زوجها في قبل لها بنكاح ترافعا فيه ولو قالت وطئني مرة واحدة أو في حيض أو نفاس أو إحرام أو ردة ونحوه كفي مرض يضرها فيه الوطاء أو وهي صائمة وكان اعترافها بالوطء بعد ثبوت عنه فقد زالت عنه لإقرارها بما يتضمن زوالها وهو الوطاء وإلا بأن كان إقرارها بالوطء في القبل قبل ثبوت عنه فليس بعين لاعترافها بما ينافي دعواها ولأن حقوق الزوجية من استقرار المهر ووجوب العدة ثبتت بالوطء مرة وقد وجد ولا تزول عنة بوطء غير مدعية لأن حكم كل امرأة يعتبر بنفسها ولأن الفسخ لدفع الضرر الحاصل بعجزه عن وطئها وهو لا يزول بوطء غيرها قال في المجرد فإن كان له أربع نسوة فوطئ ثلاثا منهن ثم عن عن الرابعة كان لها المطالبة بضرب المدة ويثبت لها الفسخ